الاختيارات النحوية لناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك وأدلته في النحو

أ.حسين الهادي الشريف

ملخص البحث

الحمد لله الذي علّم بالقلم، والصلاة والسلام على أشرف مَن نطق بالضاد نبيّنا محمدﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا البحث يتحدث عن "الاختيارات النحوية لناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك وأدلته في النحو" وقد اتضح فيه أن ناظر الجيش هو من العلماء الذين لم يعطوا حقه في كتب التراجم والتاريخ من حيث التعريف به وبجهوده في العربية، وفي هذا الشرح وضع لنفسه مسارًا سار عليه في تأليف كتابه، واتضحت معالم هذا المنهج: في التعمق والتوسع في دقائق النحو وأسراره، من خلال اهتمامه بالتعريفات والحدود، والتزامه بالأبواب والفصول التي سار عليها ابن مالك في التسهيل، والتوسع كثيرًا في بيان آراء النحاة، واستشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته، والاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة، واستشهاده بأشعار العرب، وبأقوالهم، وتنوع مصادره التي نقل عنها، والأعلام بمختلف مشاربهم الذين نقل عنهم، ولغات العرب، مما يدل على تمكنه الواسع بالعربية واهتمامه الشديد بأصول النحو كالسماع والقياس والإجماع وغيرها، والاهتمام بالتعليلات النحوية، كما أنَّه لم يوافق ابن مالك في بعض مسائل النحو؛ فنجد الاعتراض والاستدراك، والتعقيب وكل هذا بجهد المتواضع والتماس العذر له، كما أنَّه استخدم المصطلحات النحوية البصرية كانت أو الكوفية، ولم يكن متعصباً لمذهب معيّن وإن كان قد ظهر من خلال هذا البحث أنه يميل إلى المذهب البصري، ومع ذلك لم يتعصّب لآرائهم، بل نجده أحيانًا يردها بالحجة والدليل ويختار المذهب الكوفي أو غيره.

***

المقدمـــــــــــــــــــــــــــة

الحمد لله الرحمن الرحيم، الذي جعل علم النحو مفتاح علوم العربية وكافة الفنون، وجعل العربية لغة كتابه العظيم ودينه القويم، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وأفصح من نطق بالضاد من العالمين.

أما بعد...

فهذه ورقات كتبتها بعنوان:(الاختيارات النحوية لناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك وأدلته في النحو) تلقي الضوء على أحد أعلام العربية (ناظر الجيش) وتكشف عن منهجه في شرحه لكتاب تسهيل الفوائد لابن مالك، رغبة مني لجمع المادة التي تبين أهمية البحث في ورقات معدودة بغية لطالب العلم لكي يستزيد من الآراء النحوية، وإظهارًا وتوضيحًا لاختيارات ناظر الجيش وموافقته ومخالفته للنحاة.

مشكلة البحث: الذي يعرض لمثل هذه الدراسة تعترضه بعض الأمور، منها:

* غوص ناظر الجيش في أعماق المسائل النحوية، وسعة عرضها وإطالة النظر فيها، ومن ثم مناقشتها وتحليلها وبيان آراء النحاة باختلاف مشاربهم.

* عدم وجود معلومات كافية عن بعض الاختيارات، كقول ناظر الجيش مثلاً: بعض النحاة، وقولهم، وقيل، وغيرها، وهذا يتطلب جهدا كبيرًا في البحث والتقصي ومن ثم إسناد القول إلى قائله.

أسئلة البحث:

* من هو ناظر الجيش؟

*ما أدلته النحوية في كتابه؟

*ما نوعية شواهده التي اعتمد عليها في تقديم الدليل؟ وما اختياراته النحوية؟

حدود البحث:

* اقتصرت هذه الدراسة على الجانب النحوي عند ناظر الجيش.
* تحددت الدراسة من خلال الإلمام بمنهج ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.
* حدود هذه الدراسة تشمل الاختيارات والأدلة النحوية لناظر الجيش في كتابه.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

* بيان أهمية الأصول والأدلة النحوية عند ناظر الجيش.
* كشف النقاب عن ناظر الجيش واختياراته النحوية.
* تناول أسلوب ناظر الجيش وطريقته في الاستشهاد على المسائل النحوية وترجيحه لها.

أهمية البحث:

* كشف النقاب عن نحوي بارع من نحاة مصر الذي ليس بشهرة أقرانه من أعلام مصر.
* إعطاء نبذة ولو مختصرة عن ناظر الجيش، وبيان طريقته في كتابه؛ لما لفت انتباهي من عدم ذكره في معظم كتب النحو في عصره وبعد عصره إلاَّ ما نذر.

منهجية البحث:

اتبعت في هذا البحث:

1. حصر اختياراته حسب مواضيع النحو المختلفة، والإشارة إلى مَن وافقه في الترجيح من النحاة.
2. وضع العنوان المناسب للمسائل التي رجحها ناظر الجيش.
3. إدراج ترجيح ناظر الجيش مع ذكر مَن سار على هذا الترجيح.
4. توثيق آراء النحويين الموافقين له في الترجيح من مصادرها.
5. توثيق الآيات والأحاديث والأشعار وأقوال العرب.

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة وخاتمة، وأربعة مباحث هي:-

المبحث الأول: اسمه وكنيته- شيوخه وتلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

المبحث الثاني: أصول النحو وأدلته في الكتاب.

المبحث الثالث: مصادر شرحه، ومنهجه المتبع في شرحه على التسهيل، متمثلا في:(الاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأمثال وأقوال العرب، ولغاتها، والشواهد الشعرية.

المبحث الرابع: اختيارات ناظر الجيش النحوية.

***الدراسات السابقة:**

من خلال التواصل مع ذوي الخبرة وسعة الاطلاع، واطلاعي في الشبكة المعلوماتية لم أعثر فيما وقفت عليه على ما يتعلق بموضوع الدراسة، سوى:

1. شرح التسهيل لناظر الجيش وأثره في الدراسات النحوية، رسالة دكتوراه، للدكتور علي محمد علي فاخر، جامعة الأزهر ــ القاهرة، 1985م.

2. اعتراضات ناظر الجيش للنحويين في (تمهيد القواعد) جمعًا ودراسةً، رسالة دكتوراه، للباحث عبدالله آل راسين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1423هـ.

3. الدراسات النحوية عند ناظر الجيش في كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، رسالة دكتوراه، للباحث العراقي محمد ضياء الدين

خليل، قسم اللغة العربية بكلية الآداب، الجامعة الإسلامية، بغداد، 2010م.

4. منهج محب الدين ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، للدكتورة: سميحا زريقي، ط:1،دار العصماء، دمشق، 2010م.

5. مواقف ناظر الجيش في تمهيد القواعد من ابن عصفور، لمنى بنت محمد بن راشد جساس.

6. النقد النحوي عند ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، للأستاذ المساعد قاسم محمد كمال آل سعيد، جامعة ذي قار، العراق، 2012م.

7. منهج ناظر الجيش (ت777هـ) في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة في كتابه(تمهيد القواعد)لمنى عبد الغفور دحام، ا.م.د. هيثم طه ياسين، العدد الثامن، 2012م.

8. موقف ناظر الجيش من مسائل الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان.

9. شرح ناظر الجيش بين التأثير والتأثر.

10. أصول النحو بين أبي حيان وناظر الجيش.

11. الجدل النحوي عند ناظر الجيش من خلال كتابه شرح التسهيل.

12. ناظر الجيش وأثره في الدراسة النحوية.

13. اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان.

المبحث الأول:

اسمه وكنيته:

ناظر الجيش: هو (أبو عبدالله) محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، محب الدين، أصله من حلب، ومولده ووفاته بالقاهرة، ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية، وفاق غيره في المروءة ومساعدة من يقصده ولا سيما طلبة العلم، وبرع في الفقه والنحو والتَّفسير[1].

شيوخـــــــــــــــــــــــــــــــه:

سمع من الرشيد ابن المعلم، والشريف موسى بن علي الموسوي، والشريف الزَّيْنَبِي، وابن هارون وست الوزراء، وابن الشّحْنَة، وحسن الكردي وموسى بن عطوف وغيرهم، وقرأ بالسبع على التقي الصَّائغ، وتخرج بالبرهان الرَّشيدي، وأخذ العربيَّة عن أبي حيَّان، والتّلْخيص عن الجلال مُصَنفه وأخذ عن التقي السُّبكيّ، والقطب السنباطي والتاج التبريزي[2].

تلاميذه:

بالرغم من تتبعي لكتب التراجم والتاريخ التي اطلعت وشهرة ناظر الجيش في مصر، إلا أن هذه الكتب أغفلت ذكر تلامذته، ولعلَّه انشغل بمناصب الدولة كالقضاء و لم يتفرغ للتدريس طويلًا عدا ما ذكر الجلال السيوطي من تدريسه بالمدرسة المنصورية[3].

---

(1) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء،، 248/2، ابن الجزري، تح: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 2006م، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، 45/6، ابن حجر العسقلاني، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الهند، ط: 2، ت ط: 1392هـــ- 1972م، والأعلام، 69/4، الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط: 4، ت ط: 1399هـ–1979م.

(2) ينظر السلوك لمعرفة دول الملوك، 24/5، المقريزي،تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط: 1، ت ط: 1418هـــ–1997م، و الدرر الكامنة، 45/6–46، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، 414/1–415، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط:1430هـ–2009م.

(3) ينظر حسن المحاضرة415/1.

مؤلفاته:

1. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، والمسمى بـــ (تمهيد المقاصد في شرح تسهيل الفوائد) [1].
2. شرح التلخيص في المعاني والبيان[2].

وفاتـــــــــــــــــه:

توفي –رحمه الله– في عام ثماني وسبعين وسبعمائة من الهجرة، سنة ألف وثلاثمائة وسبع وسبعين للميلاد عن عمر يبلغ إحدى وثمانين سنة، تغمده الله بواسع مغفرته، وقد أجمعت كتب التراجم التي اطلعت عليها على هذا التاريخ[3].

المبحث الثاني: أصول النحو وأدلته في الكتاب.

أولاً: السماع:

اعتمد عليه ناظر الجيش وجعله أساسًا لقواعده وآرائه النحوية ومعززًا لها، وهي من أصول النحو التي يحتج بها، فقد استشهد بنحو (1500) آية من القرآن الكريم تقريبًا، وبنحو (225) حديثًا من الأحاديث الشريفة تقريبًا، وبنحو (1400) بيتًا من الشعر تقريبًا، وبنحو (130) من الأمثال والمأثورات تقريبًا.

وممَّا يؤيد اعتماد ناظر الجيش –رحمه الله– على السماع الذي اعتبره الأصل الأول من أصول النحو قوله:

– قولـــــــــــــه في الملحـــــــــــــق بجمـــــــع المذكر السالم:"... فمـــــــــن ذلك الـــــــــــوارد بصورة الجمع من أسماء الله تعالى: مثل:﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[4]،﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾[5]،﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾[6]؛ لأنَّ معنى الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم مقتصر فيه على السماع[7].

– استشهاده ببيت حسان بن ثابت –ﷺ– على حذف الموصول وإبقاء الصلة:

أَمَنْ يَهْجُوْ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ[8]

- قوله في ملازمة (ذو) الإضافة لفظًا ومعنًى: "ومن الملازمة للإضافة لفظا ومعنى (ذو)، ومؤنثه ومثناهما وجمعهما ومرادفـــا جمعهمـــا ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر نحو: هذا رجل ذو فضل، وهذه امرأة ذات حسب، وهذان ذوا فضل، وهاتان ذواتا حسب، وهـــم ذوو فضل، وهن ذوات حسب..."[9].

ثانيًا: القياس:

---

(1) ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 406/1، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد–العراق، ط: بلا، ت ط:1941م، ومعجم المؤلفين، 779/3. كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: 1، ت طـــ: 1414هـــ–1993م.

(2) ينظر المصدران السابقان ونفس الصفحات.

(3) ينظر الدرر الكامنة45/6، وشذرات الذهب258/6.

(4) سورة الحجر، الآية:23.

(5) سورة الذاريات، الآية:47.

(6) سورة الذاريات، الآية:48.

(7) ينظر تمهيد القواعد362/1.

(8) ينظر تمهيد القواعد782/2، والبيت من الوافر، ينظر ديوان حسان، ص:10، تح: بدر الدين حاضري، ومحمد حمّامي، دار الشرق العربي، بيروت–لبنان، ط:1، ت ط:1411هـــ–1991م، والشاهد فيه: حذف الموصول وبقاء صلته، والتقدير: التقدير: أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء؟وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه، 393/3، السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: 1، ت ط: 2008م، وارتشاف الضربارتشاف الضرب من لسان العرب،1045/2، أبو حيان، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1418هـــــ– 1998م، ومغني اللبيب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،625/2،ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الشام للتراث، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا، وحاشية الصبان على الأشموني لألفية ابن مالك،254/1، الصبان، ضبطه وصححه وخرّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط: 1، ت ط: 1417هـــــ–1997م.

(9) ينظر تمهيد القواعد3201/7.

اعتبر ناظر الجيش –رحمه الله– القياس أصلاً من أصول النحو في حالة عدم وجود الشاهد السماعي، ومن ذلك:

– قوله في ياء المتكلم عند إضافتها كـ (أبيّ) و(أخيّ) برد اللام وإدغامها في ياء المتكلم:"... ولم أجد شاهدًا على (أخيّ) لكن أجيزه قياسًا على (أبيّ)"[1].

– قوله في اسمي الزمان والمكان:"أنَّ المتكلم مخيّر فيه بين أن يبنى المصدر على (المفعل) أو (المفعل) وأما الزمان والمكان فمكسور العين، فتقول في المصدر إن شئت:"معاشًا" وهو المسموع، وإن شئت:"معيشا" قياسًا على (المحيض) وكذلك المحيض هو المسموع ويجوز المحاض قياسًا على المعاش"[2].

ثالثًا: التعليل:

استخدم ناظر الجيش –رحمه الله– التعليل أصلًا من أصول النحو في مواضع كثيرة، سالكًا مسلك الاتجاه العقلي، ونلحظ من خلال تتبع الكتاب الكثير من هذه التعليلات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

– قوله في انصراف الفعل المضارع إلى زمن المضيّ:"ولا يكفي أن يقال: قد يخلصانه للمستقبل كما هو اختيار المصنف؛ لأن ذلك قليل، والصرف إلى المضي هو الكثير؛ فلا يقيده بقوله: في بعض المواضع"[3].

– قوله في حذف عائد الموصول:"...وأما المحصور وما في معناه فقد تقدم أنهم نصوا على أنه لا يحذف وهو فضلة فكيف يجوز حذفه وهو عمدة؟ والسر في ذلك أنه المقصود بالذكر فإنما سبق الكلام ليذكر انحصار الحكم فيه فكيف يجوز حذفه"[4].

رابعًا: التأويل والتقدير:

كذلك يُعدّ هذا من الأصول التي اعتمد عليها ناظر الجيش –رحمه الله– في كتابه، ونلاحظ ذلك من خلال:

– قوله في إعمال قولهم: بحسبك درهم:"... وإن أعملت الثاني كان (درهم) الملفوظ به فاعلا، وتضمره للعامل الأول فتقول: حسبك هو ويحسب زيدا درهم، ثم تحذفه لأن حذف الخبر جائز إذا دل عليه دليل فيؤول الكلام إلى حسبك وزيدا درهم"[5].

– قوله في الأفعال الناسخة ومجيء (جاء) بمعنى (صار):"أما (ما جاءت حاجتك) فيُروَى برفع (حاجتُك) على أنَّ(ما) خبر (جاءت) قدِّم لأنَّه اسم استفهام والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك، ويروى بالنصب على أن تكون خبر (جاءت) واسمها مستتر فيها عائد على معنى (ما)، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك، و(ما) مبتدأ، والجملة بعده خبر"[6].

خامسًا: العامل:

استخدم ناظر الجيش –رحمه الله– العامل أيضًا معتبرًا إياه أصلاً من أصول النحو إضافة إلى الأصول سابقة الذكر، ومن ذلك:

– قوله في البدل واجتماع التوابع:"إن إبدال الجملة من مفرد لا يظهر كونه ممتنعا؛ وذلك أن المبدل تابع كما أن النعت تابع، وقد ثبت النعت بالجملة فما المانع من البدل. فإن قيل:المانع على نية تكرار العامل، والعوامل لا تسلّط لها على الجمل، فالجواب: أن الجملة إذا أولت بالمفرد أعطيت حكمه، ثم إنك قد عرفت أن العامل في البدل إنما هو العامل في المبدل منه"[7].

– قوله في باب عوامل الجزم وعمل (لا) في الفعل وهي ليست موجهة إليه مثبتًا، بل إنَّما هي متوجهة إليه منفيا: "وقد يجاب عن ذلك بأن يقال: إنَّ "لا" النافية لا عمل لها في الأفعال، ولمَّا لم يكن لها عمل تعيّن عمل الأداة، وإنَّما تخطت الأداة "لا" وعملت فيما بعدها؛ لأنَّ العرب قد استعملوها زائدة بين العامل والمعمول مع أن معناها وهو النفي مراد فحكم بزيادتها من أجل أن العامل تخطاها وعمل فيما

---

(1) ينظر المصدر السابق3273/7.

(2) ينظر المصدر السابق3820/8.

(3) ينظر تمهيد القواعد213/1.

(4) ينظر المصدر السابق706/2.

(5) ينظر المصدر السابق2094/4.

(6) ينظر المصدر السابق1105/3-1106.

(7) ينظر المصدر السابق3421/7.

بعدها"[1].

سادسًا: استصحاب الحال:

اعتمد أيضًا ناظر الجيش – رحمه الله- على استصحاب الحال واستدل به على مسائل متعددة في النحو، ومن هذه المسائل:

- قوله في (حبذا):"وقد تفرد (حبّ) فيجوز -حينئذ- أنْ تُفتَح حاؤها استصحابا لحالها، وأن تجعل عليها الضمة، التي كانت للعين، فيقال: حُبَّ زيد، وحَبَّ زيد"[2].

- قوله في المنادى وحكم المنعوت بـــ (ابن):" ويجوز في المنعوت بابن من نحو:(يا زيد بن عمرو) الضم استصحابًا لحاله قبـــل النعـــت، والفتح اتباعًا نحو: يا زيد بن عمرو"[3].

سابعًا: الإجماع:

نصَّ ناظر الجيش – رحمه الله- على الإجماع، واعتبره أحد أدلة النحو الإجمالية التي استند عليها علماء العربية في الاحتجاج على مســـألة نحوية، ونلاحظ ذلك من خلال:

- قوله في الخبر المشتق وغيره، وحكمهما في تحمل ضمير المبتدأ وفي الرافع ضميرا إن جرى على صاحب معناه استكن الضمير المرفـــوع به:"... فالإبراز في مثل هذا مجمع عليه لكون المعنى ملتبسا بدونه"[4].

- قوله في حروف الجر، ومعنى (من) الجارة:"(من) لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه كقوله تعالى:﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[5][6].

المبحث الثالث:

1- مصادر ناظر الجيش في تمهيد القواعد:

استعان ناظر الجيش –رحمه الله- بموارد كثيرة، ومصادر متعددة في شرحه واعتمد عليها سواء كانت أعلامًا أو كتبًا؛ ممَّا أثرى مادة الشرح وقد عزاها إلى أصحابها، وهذا يدل على أمانته العلمية في إرجاع الآراء المتعددة إلى أصحابها وإلى المصادر التي نقل عنها، ومن الأعلام الذين نقل عنهم: أبو عمرو ابن العلاء (ت 154هـــ)، وعيسى ابن عمرو (ت149هـــ)، وسيبويه (ت 180هـــ)، والفراء (ت207هـــ)، وقطرب (ت206هـــ)، والأخفش (ت215هـــ)، وابن ولّاد (298هـــ)، والصيمري، والغزني (ت421 هـــ)، والخشاب (567هـــ)، وابن درستويه (347 هـــ)، وأبو حيان (ت745هـــ).

ومن الكتب التي نقل منها: الانتصار لابن ولّاد (ت298هـــ)،والإيضاح والبصريات والتذكرة والحجة للفارسي (ت377هـــ)، واللمع والمحتسب لابن جني (ت392هـــ)، والكشاف والمفصل للزمخشري (ت538هـــ)، والمقدمة الكافية لابن الحاجب (ت646هـــ)، والمقرب وشرح الجمل وشرح الإيضاح لابن عصفور (ت669هـــ)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت745هـــ).

2- منهج ناظر الجيش في تمهيد القواعد:

بعد أنْ وصف ناظر الجيش في مقدمة كتابه شرح التسهيل لابن مالك نفسه بأنه قد خرج الكتاب المذكور بسبب الإطالة عن مقصود الشرح، وصار فيه للمتأمل سبيل إلى القدح ... قال واصفًا كتابه:"... فرأيت أن أضرب بقدح وأرجو أن يكون القدح المعلّى من القدحين، وأن أضع على هذا التصنيف ما هو جامع لمقاصد الشرحين وأتوخى الجواب عما يمكن من مؤاخذات الشيخ ومناقشته بالبحوث

---

(1) ينظر المصدر السابق4318/9.

(2) ينظر المصدر السابق2596/5.

(3) ينظر المصدر السابق3537/7-3538.

(4) ينظرتمهيد القواعد962/2.

(5) سورة الإسراء، من الآية:1.

(6) ينظر تمهيد القواعد2875/6-2876.

الصحيحة والنقود الصريحة، مع ذكر زيادات انفرد بها هذا الكتاب وتنقيحات يرغب فيها المتيقظون من الطلاب؛ فشرعت في ذلك مستمدّا من الله تعالى أن يوفقني لسبيل الرشاد، وأن يهديني للتبصر والسداد، وأن يعينني بتوفيقه على بلوغ الغرض وإكمال المراد. وسميته: تمهيد القواعد، راجيًا أن المقتصر عليه يستغني به عن مراجعة سواه ويدرك منتهى أمله من هذا العلم وغاية متمنّاه."[1].

وعند الكلام على أبواب الكتاب وفصوله وترتيبها نجد أن ناظر-رحمه الله- لم يخرج عمَّا أراده ابن مالك -رحمه الله- في متنه، و لم يخالفه في منهجه؛ فكان يورد نصًّا أو فقرةً من (تسهيل الفوائد) ثم يبدأ في شرحها وتوضيحها بالأمثلة والشواهد النحوية، وكان يشرح النص أو الفقرة شرحًا وافيًا، ويوضح ذلك بالأمثلة، ومن منهجه المتبع في الاستشهاد الآتي:

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم:

لقد كان الذكر الحكيم ولا زال الماء السلسبيل الذي ينهل منه علماء العربية في مختلف مجالاتها إضافة للعلوم الشرعية كيف لا والله هو القائل في وصفه:﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[2]،ومن بين تلك العلوم الشرعية علم العربية، فهو يعتبر الركن الأساسي في تقعيد القواعد، فقد احتل المكانة الأولى، والمنزلة الأعلى في استشهاده على قواعد النحو المختلفة، وهو ومن خلال الاستشهاد يستشهد بالقراءات القرآنية السبع المشهورة أو من غيرها، وفي مواضيع متعددة من النحو، ومن الآيات على سبيل المثال لا الحصر:

- استشهاده بقوله تعالى:﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[3]على تقديم الضمير على مفسره، مع تأخير عامله عن العامل[4].

- استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾[6]على أن (من) و(ما) يقعان شرطيتين، وبقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾[7]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[8]، على وقوعهما استفهاميتين[9].

- استشهاده بقوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[10]في قراءة ابن محيصن الشاذة[11]: ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾على أنَّه قد تُحذّف همزة التسوية والهمزة المغنية عن (أي) عند أمن اللبس وتكون (أم) متصلة كما كانت والهمزة موجودة[12].

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف:

لا شك في أنَّ الحديث النبوي الشريف يُعدُّ المصدر الثاني للتشريع في الإسلام؛ إذ أخذ منه علماء الشريعة أصولهم، إلاَّ أنَّ الاستشهاد بالحديث في مسائل العربية ظلَّ نقطة خلاف بين علماء العربية، ولا سيما العلماء المتأخرين منهم، واختلفوا على ثلاثة مذاهب:

---

(1) ينظر المصدر السابق1/110.

(2) سورة الشعراء، الآية:195.

(3) سورة طه، من الآية:67.

(4) ينظر تمهيد القواعد1/547.

(5) سورة البقرة، من الآية:269.

(6) سورة آل عمران، من الآية:115.

(7) سورة النساء، من الآية:87.

(8) سورة طه، من الآية:17.

(9) ينظر تمهيد القواعد2/733.

(10) سورة البقرة، من الآية:6.

(11) ينظر المحتسب في القراءات الشاذة،1/129، ابن جنّي، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1419هـ-1998م، ومعجم القراءات القرآنية، 1/166، أحمد مختار عمر، عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط:3، ت ط: 1997م.

(12) ينظر تمهيد القواعد7/3450.

– أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقًا، وعلى رأس هذا المذهب ابن خروف (ت609هـ)، وابن مالك (ت672هـ)، والرضي (ت688هـ)، وغيرهم.

– أجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي عُنِي بنقلها وضبط روايات ألفاظها، وعلى رأس هذا المذهب الشاطبي (ت790هـ) رحمه الله، وغيره.

– منعوا الاستشهاد والاحتجاج بالحديث مطلقًا، وعلى رأس هذا المذهب ابن الضائع (ت680هـ)، وأبو حيَّان (ت745هـ)، وغيرهما[1].

ومن خلال إمعان النظر في الكتاب نلحظ أن ناظر الجيش–رحمه الله– قد أورد الأحاديث وتوسَّع في الاستشهاد بها، فبلغ عددها نحو (225) شاهدًا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

– استشهاده بالحديث: "إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيًّا"[2]على دخول (اللام) على خبر (كان) الواقعة خبر لـ (إنَّ)[3].

– استشهاده بالحديث :"مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ"[4]على فعلية (نعم)، و(بئس)[5].

– استشهاده بالحديث :"إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى"[6]على أنَّ مظروف (عند) حاضر معنى، فيراد بها الزمان[7].

ثالثًا: استشهاده بالشواهد النثرية:

إنَّ الشواهد النثرية مشتملة على أنواع عدّة، منها: ما جاء على شكل أمثالٍ أو خطبٍ أو حكمٍ وهذه تأخذ شاكلة الشعر في الاستشهاد، ومنها ما نُقِل عن العرب وهو دون النوع الأول، ويأتي ما سُمِع من كلام العرب وحكمِهم ومأثور كلامهم في مقدمة الشواهد النحوية أهمية بعد كلام الله تعالى، والصحيح من الأحاديث النبوية على خلافهم في الاستشهاد بها–، والشعر العربي، وأمَّا في الشرح فهي متناثرة في أبوابه، بـــلغ عددها (130) قولاً وأثرًا تقريبًا، ومن هذه الشواهد:

– استشهاده في باب الأسماء الستة وفي قصر (أخ) بالمثل: "مكره أخاك لا بطل"[8].

– استشهاده بالمثل: "حُكْمَكَ مُسَمَّطًا" على أنَّ المبتدأ فيه مصدر مستغنى عن خبره بحال استغناء شاذّا؛ وتقدير الكلام: حكمك لك مسمطا، أي: مثبتًا، فصاحب الحال الضمير المستكن في (لك)، وهو عائد على المصدر؛ فالحذف في هذا ونحوه شاذ غير لازم[9].

– استشهاده بقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: "ربّ صائمه لن يصومه وربّ قائمه لن يقومه" على مجي (رب) للتكثير[10].

---

(1) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص:19–26،حديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد–العراق، ط: بلا، ت ط: 1981م.

(2) أخرجه البخاري،1/267–ينظر صحيح البخاري بحاشية السندي، اعتنى به وراجعه: الشيخ حسن عبد العال& وهيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان– ط: بلا، ت ط: 1432هـ–2011م– كتاب الجنائز–باب حدِّ المرأة على غير زوجها–رقم الحديث (1280).

(3) ينظر تمهيد القواعد3/1350.

(4) أخرجه الترمذي، ينظر جامع الترمذي،ص:103–الترمذي، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، عمَّان–الأردن، الرياض–المملكة العربية السعودية، ط: بلا، ت ط: 2004م، كتاب الجمعة–باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة– رقم الحديث (497)– والنسائي، ينظر سنن النَّسائي، ص:294–النَّسائي، حقَّقه ورقَّمه ووضع فهارسه: الدكتور الشيخ خليل بن مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1428هـ–2007م– كتاب الجمعة–باب الرخصة في ترْك الغسل يوم الجمعة– رقم الحديث (1379).

(5) ينظر تمهيد القواعد5/2542.

(6) أخرجه البخاري–1/267–كتاب الجنائز–باب زيارة القبور–رقم الحديث (1283).

(7) ينظر تمهيد القواعد6/2611–2612.

(8) ينظر أمثال العرب، ص:112، الضبي، قدم له وعلق عليه: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان، ط:1، ت ط: 1403هـ–1983م، وجمهرة الأمثال،1/196، العسكري، حقّقه وعلّق على حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطايش، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1433هـ–2011م.

(9) ينظر تمهيد القواعد2/879، وينظر المثل في جمهرة الأمثال1/315.

(10) ينظر تمهيد القواعد6/3021.

رابعًا: لغات ولهجات العرب:

احتج ناظر الجيش –رحمه الله– بلغات ولهجات العرب، وكان حريصًا في معظم الأحيان على نسبة اللهجة إلى القبيلة الناطقة بها والتمسك بعرضها وتحليلها، ومن هذه اللغات:

– استشهاده بلغة طيء على استعمال (ذو) بمعنى (الذي) وفروعه[1].

– استشهاده على حذف النون في التثنية وهي لغة بني الحرث بن كعب وبعض بني ربيعة: يقولون: هما اللّذا قالا ذلك، وهما اللتا قالتا ذلك[2].

– قوله: إن (هلمّ) اسم فعل في لغة الحجازيين، وفعل في لغة بني تميم، فالحجازيون لا يبرزون فاعلها في تأنيث ولا تثنية ولا جمع، وبنو تميم يبرزونه، فيقولون: هلمّي، وهلما، وهلمّوا، وهلممن، ويؤكدونه بالنون، نحو: هلمّنّ[3].

– استشهاده بلغات عدة في الممنوع من الصرف بقوله: "ومن الممنوع للعدل والتعريف: رقاش، ونحوه من أعلام المؤنث الموزونة بهذا المثال، فهذا النوع في لغة بني تميم معرب ممنوع من الصرف، وهو في لغة الحجازيين مبني على الكسر، ووافقهما لتميميون إلّا قليلًا في بناء ما آخره (راء) كـــ (ظفار) و(وبار)"[4].

خامسًا: شواهد الشعر:

يُعَد شعر أحد أصول استنباط وتأصيل القاعدة النحوية عند النحاة، واستشهد ناظر الجيش بـــ (1400) بيتًا تقريبًا، ومنها على سبيل المثال:

– استشهد بشعر النابغة الذبياني على أنَّ (ليس) جيء بها للنفي مستقبلاً:

ولَسْتَ بمُسْتبقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجالِ المُهَذَّبُ؟[5]

– استشهاده بقول الفرزدق في الاستثناء المنقطع على أنَّ بني تميم يجيزون الإتباع إذا كان تامًّا غير موجب:

وَبِنتَ كِرامٍ قد نَكحْنا، و لم يَكُنْ لَنا خاطِبٌ إلا السِّنانُ وعامِلُهُ[6]

المبحث الرابع: اختيارات ناظر الجيش النحوية:

اختيارات ناظر الجيش كانت في معظمها موافقة لأئمة اللغة المتقدمين، على اختلاف مشاربهم، فكان يختار بين الآراء وفق ما يراه صائبًا وبالحجة والدليل، ومن هذه الاختيارات:

---

(1) ينظر المصدر السابق2/678.

(2) ينظر المصدر السابق2/656.

(3) ينظر المصدر السابق9/4673.

(4) ينظر المصدر السابق8/4062.

(5) البيت من الطويل، قاله النابغة الذبياني، ينظر ديوانه ص:25، شرح: الدكتور حنا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1427هـــ=2007م.ينظر تمهيد القواعد3/1236، والبيت من شواهد شرح أبيات سيبويه1/437، السيرافي، تح: الدكتور محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق سوريا، ط:1، ت ط: 1431هـــ-2010م، وشرح التسهيل لابن مالك1/381،والتذييل والتكميل، 4/306، أبو حيان، تح: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم– دمشق (من 1 إلى 5)، ط: مختلفة، ت ط: تواريخ مختلفة، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الرياض–المملكة العربية السعودية (6-12)، ط: مختلفة، ت ط: تواريخ مختلفة.

(6) البيت من الطويل، نسبه العيني للفرزدق، و لم أقف عليه في ديوانه، تقديم وشرح: مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1427هـــ-2006م.ينظر تمهيد القواعد5/2150، والبيت من شواهد شرح التسهيل، 2/283، ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون،دار هجر، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1410هـــــ- 1990م، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية،3/1088-1089،العيني، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة –مصر، ط: 1، ت ط: 1431هـــــ - 2010م، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 2/247، الأُشْمُوني،تح: الدكتور عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث،القاهرة– مصر،ط: بلا، ت ط: 1993م، وحاشية الصبان2/217.

1- الكلام.

اختار مذهب البصريين في كون الكلام اسم مصدر، وكونه ليس مفيدًا قياسًا لأحد الأفعال الثلاثة، فقال:"...وهو الصحيح؛ لأنَّ الفعل المستعمل من هذه المادة مرادًا به معنى الحديث ليس إلا ثلاثة أبنية: كلم، وتكلم، وكالم، ومصادرها الجارية: التّكليم والتّكلّم والمكالمة والكلام"[1].

2- الإخبار عن الفعل.

وذلك في معرض حديثه عن علامات الاسم، فقال: "أن غير الاسم لا يخبر عنه إلا بتأويله باسم، سواء أكان فعلا أم جملة، وهو الصحيح"[2]بعد أنْ ذكر مذهب نحاة أجازوا الإخبار عن الفعل.

وقد قال أبو حيان في هذا الشأن: "ذهب بعض النحويين إلى أن الفعل يجوز الإخبار عنه، واستدلوا على ذلك بقول العرب: تسمع بالمعيدى ... إلخ، وبقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[3]، وقال آخرون: إنه ليس إخبارًا عن الفعل، وإنَّما هو إخبار عن الجملة، والصحيح أن الفعل لا يخبر عنه، ومنع بعضهم الإخبار عن الجملة أيضًا، وتأولوا ما سبق فقالوا: تسمع على تقدير: أن تسمع، ومن آياته متعلق بيريكم[4].

3- زمن الفعل المضارع.

وذلك في إفادته للحال والاستقبال واشتراكهما، فقال: "وأمّا بناء ما لم يقع فقولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يذهب ويقتل ويضرب، فهذا نص منه[5]على أنَّ(يفعل) للاستقبال.

ومذهب الجمهور: أن يفعل يكون للحال والاستقبال، وهل هو حقيقة فيهما فيكون مشتركًا، أو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، ثلاثة مذاهب: القول بالاشتراك مذهب الجمهور، وهو الصحيح وهو ظاهر كلام سيبويه"[6].

4- الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد.

اختار ناضر الجيش أنَّ الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد يُبنَى وإذا لم تتصل به يُعرَب، فقال: "وتقرر أن المذاهب في المؤكد بالنون ثلاثة: البناء مطلقًا والإعراب مطلقًا، والتفصيل بين أن تتصل به فيبنى أو لا تتصل به فيعرب، وهو الصحيح"[7].

5- إعراب الأسماء الخمسة.

اختار ناظر الجيش كونها معربة بالحركات المقدرة في الحروف، فقال:"... إنَّها جميعها معربة بحركات مقدرة في الحروف، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وهذا مذهب سيبويه، والفارسي وجمهور البصريين، وهو الصحيح"[8].

6- المبتدأ والخبر:

أثناء تعداده لأوجه وجوب حذف المبتدأ، ذكر الموضع الثالث وهو المبتدأ المخبر عنه بممدوح (نعم) وبمذموم (بئس) ذكر أوجه إعرابهما، فقال: "المبتدأ المخبر عنه بممدوح (نعم) وبمذموم (بئس) إذا جعلا خبري مبتدأين، وهو أحد الأقوال، وقد قيل: إنه مبتدأ والخبر محذوف، فعلى هذا تزاد مواضع حذف الخبر وتنقص مواضع حذف المبتدأ، وقد قيل: إن الاسم المذكور مبتدأ والخبر الجملة التي قبله، وهو

---

(1) ينظر تمهيد القواعد142/1.

(2) ينظر المصدر السابق161/1.

(3) سورة الروم، من الآية:24.

(4) ينظر التذييل والتكميل55/1.

(5) الضمير عائد على سيبويه-رحمه الله-.

(6) ينظر تمهيد القواعد187/1، والكتاب، 12/1، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط:3، ت ط: 1408هـ-1988م.

(7) ينظر تمهيد القواعد235/1.

(8) ينظر المصدر السابق256/1.

الصحيح"[1].

7- المبتدأ والخبر:

وذلك في حكم الضمير الرابط من جواز حذفه أو بقائه، فقال:"... قلت: الحذف عند المصنف في نحو: زيد أكرمت-جائز، وإنْ حكم بقلته... وهو الصحيح"[2].

8- مجيء الخبر ظرفًا.

اختار مذهب سيبويه القائل بأنَّ مجيء الخبر ظرفًا منصوبًا بالاسم المفرد أو الجملة على السواء، حيث قال: "الوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه؛ وهو الصحيح: أنَّه ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال: قاصدا للظروف الواقعة بعد المبتدأ، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت: أنت الرجل علما عمل فيه ما قبله"[3].

9- كان وأخواتها:

في جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها، عدَّد مذاهب النحاة في ذلك، واختار أحدها، فقال: "وثبت أن في جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا[4]، المنع مطلقًا[5]، التفصيل بين أن يكون النافي ما فيمتنع، أو غيرها من أدوات النفي فيجوز[6]، وهو الصحيح"[7].

10- إنَّ وأخواتها:

وافق أبا حيان والأخفش في أنَّ (اللام) الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة، فقال: "وهو الصحيح عندي"[8].

11- (إذ)الظرفية وغير الظرفية.

اختار ما قاله ابن هشام في بيت شعري أنَّ (إذ) ظرف للفظة بعينها لمَّا اختُلِف فيها، فقال: "وأنشدوا للخنساء بيتا وهو:

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسِ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا[9]

وتكلم عليه بعض الفضلاء[10]، قال: فـ (إذْ) الأولى ظرف لـ (يُتَّقَى) أو لـ (حِمًى) أو لـ (يَكُونُوا)، إنْ قيل: إن لكان الناقصة مصدرًا، وهو الصحيح"[11].

12- إعراب ما بعد (مذ ومنذ).

اختار مذهب الفارسي في أنَّ (مذ ومنذ) مبتدأ وما بعدهما خبر، في قولنا: ما رأيته مذ يومان، حيث قال:"... واختُلِف في المرفوع بعدهما: فقيل: فاعل لفعل مضمر، وهو مذهب الكسائي، وقيل: هو مبتدأ و(مذ ومنذ) الخبر، وقيل: العكس، وهو قول الفارسي، وهو

---

(1) ينظر المصدر السابق2/913.

(2) ينظر المصدر السابق2/992.

(3) ينظر المصدر السابق2/998. وينظر قول سيبويه في الكتاب4/6.

(4) وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان. ينظر الكناش في فني النحو والصرف، 2/43، الملك المؤيد، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية==بيروت- لبنان،ط: بلا، ت ط: 2000م، وارتشاف الضرب3/1170.

(5) وهو مذهب الفراء من الكوفيين. ينظر ارتشاف الضرب3/1169-1170.

(6) وهو مذهب البصريين. ينظر الكناش في فني النحو والصرف2/43، وارتشاف الضرب3/1169-1170.

(7) ينظر تمهيد القواعد3/1119.

(8) ينظر تمهيد القواعد3/1364. وينظر رأي ابن مالك والأخفش في التذييل والتكميل5/135.

(9) البيت من المتقارب، ينظر ديوان الخنساء، ص:81، تح: بدون، دار صادر، بيروت-لبنان، ط:2، ت ط:2010، وهو من شواهدأمالي ابن الشجري، 1/375، ابن الشجري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط:1، ت ط:1413هـ-1992م، والتذييل والتكميل4/46، ومغني اللبيب1/85.

(10) يعني ابن هشام. ينظر مغني اللبيب1/85.

(11) ينظر تمهيد القواعد4/1932-1933.

الصحيح"[1]. وعلى هذا التقدير يكون: مدةٌ ذلك يومان.

13- فتح (معا)الظرفية.

اختار مذهب يونس والأخفش في كونها تشبه فتحة (ياء) فتى، وأنَّ اللفظ قد جبر وقصر عن إفراده، فقال: "واختُلف في فتحة العين من (معا)، قيل: هي فتحة إعراب كفتحة (دال): رأيت يدا، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالتي الإفراد والإضافة، أو هي كفتحة (ياء): فتى، فيكون الاسم قد جبر وقصر حين أفرد، والأول: مذهب سيبويه والخليل[2]، والثاني: مذهب يونس والأخفش[3]، وهو الصحيح، لأنَّهم يقولون: الزيدان معًا، والعمرون معًا، فيوقعون (معًا) موقع رفع توقع الأسماء المقصورة، كقولك: هو فتى، وهم عدى، ولو كان باقيا على النقص لقيل: الزيدان مع، كما يقال: هم يد واحدة على من سواهم، وهم جميع"[4].

14- العامل في المستثنى.

اختار مذهب الجمهور وسيبويه في الناصب للمستثنى بـــ (إلاَّ) وتنظيريهم له بالمفعول معه، حيث قال:"... وأمّا المذهب الثاني: وهو أنّ العامل ما قبل (إلّا) بواسطة (إلّا)، فهو أقوى المذاهب المذكورة، وأرجحها وهو رأي الجمهور، وعزاه جماعة إلى سيبويه، ونظّروه بالمفعول معه، فإنّ العامل فيه ما قبل (الواو)، وبواسطتها، وهو الصحيح"[5].

15-معنى (ربَّ).

اختار مجيئها للتكثير، وللتقليل قليلًا؛ حيث قال: "والذي يظهر أن «رب» للتكثير، وأنها تستعمل للتقليل قليلًا"[6].

16-البدل.

اختار مذهب ابن مالك من أنه قد يستغنى في بدلي البعض والاشتمال عن لفظ الضمير بظهور معناه، حيث قال: "هو الصحيح... ومن الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ ﴾[7]فـ﴿مِنۡ غَمٍّ ﴾بدل اشتمال؛ كما أن﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾[8]بدل بعض، ولا ضمير ملفوظ به فيهما، والتقدير: من استطاع إليه سبيلا منهم، ومن غم فيها، أو من غمها"[9].

17- (أو) العاطفة.

اختار مذهب السيرافي في إفادتها للنهي والنفي، حيث قال:"... وذهب السيرافي إلى أن النهي والنفي يستوعبان الجميع وهو الصحيح. والدليل على ذلك أنك إذا خيرته فقلت: خذ دينارًا أو ثوبًا فقد أمرته بأخذ أحدهما وحظرت الآخر عليه فإذا نهيته فقلت: لا تأخذ دينارًا أو ثوبًا فقد حظر تعليه الذي كنت أمرته بأخذه فصار الجميع محظورًا..."[10].

18- أسماء الأفعال.

اختار مذهب ابن مالك القائل بأنَّ أسماء الأفعال غير معمولة لشيء، حيث قال:"... أنَّ أسماء الأفعال غير معمولة لشيء فإنه يرى ذلك[11]، وهو الصحيح"[1].

---

(1) ينظر تمهيد القواعد1965/4.

(2) ينظر الكتاب286/3-287، وهمع الهوامع228/3.

(3) ينظرهمع الهوامع228/3.

(4) ينظر تمهيد القواعد2011/4.

(5) ينظر تمهيد القواعد2135/5. وينظر آراء النحاة في هذه المسألة في الهمع252/3.

(6) ينظر تمهيد القواعد3035/6.

(7) سورة الحج، من الآية:22.

(8) سورة آل عمران، من الآية:97.

(9) ينظر تمهيد القواعد3409/7.

(10) ينظر تمهيد القواعد3473/7. وينظر رأي السيرافي في شرحه للكتاب450/3.

(11) يعني ابن مالك. حيث قال ابن مالك:"... ولذلك جعل المحققون سبب بناء اسم الفعل شبهه بالحرف العامل في كونه مؤثرا غير متأثر". ينظر شرح الكافية

19- العلة المانعة من الصرف في صيغة (فعلان).

اختار علة منع صيغة (فعلان) من الصرف الوصفية والزيادة، حيث قال: "الممنوع للوصفية والزيادة، والمراد بها: زيادة الألف والنون، وذلك صيغة (فعلان) كسكران، وريّان، وصديان، وغضبان، واختلف النحاة في العلة المانعة من الصرف في صيغة (فعلان)، فمنهم من جعل المنع فيه لعلة واحدة، فقال: الألف والنون ضارعتا ألفي التأنيث في نحو: صحراء، فقامت هذه العلة مقام علتين، ومنهم من جعل المانع فيه الوصفية والزيادة وهو الصحيح"[2].

20- إضمار (أنْ) بعد (أو) وجوبًا.

اختار مذهب سيبويه بصحة تقدير (أو) بـــ (إلا أنْ)، حيث قال:"... وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـــ إلى أنيصح فيه التقدير بـــ (إلا أن) من غير عكس، ولذلك لم يذكر سيبويه إلا تقديرها بـــ (إلا أن) وهو الصواب، والأصل فيما مثلنا به: لأسيرن إلا أن تغرب الشمس، ولأقتلن الكافر إلا أن يسلم؛ لأن المراد التعريف بثبوت السير والقتل على كل تقدير إلا عند غروب الشمس وإسلام الكافر"[3].

الخاتمـــــــــــــــــــــــة:

* تبيَّن من خلال البحث أن ناظر الجيش من النحاة المتمكنين في النحو، واللغة، وغيرهما، وتبين ذلك من مصادره التي استقى منها شرحه، ككتب النحو، والصرف، واللغة، والمعاجم، والتفسير، والقرارات، والشعر، وغيرها.
* أنَّ ناظر الجيش من نحاة مصر البارزين في العربية.
* أنَّ ناظر الجيش لم يكن من ذوي التآليف الكثيرة.
* يعتبر شرحه على تسهيل الفوائد ضمن شروح التسهيل الواسعة.
* أنَّ ناظر الجيش كان غير منحازٍ لمذهب من المذاهب النحوية، فكان يأخذ من هذا المذهب وذاك، ويختار المذهب الصحيح -حسب رأيه- حسب أصول النحو المتعارف عليها، ويرد ما خالف ذلك.
* أنَّ ناظر الجيش تعمَّق وتوسَّع في الخلاف النحوي بين النحاة، باختلاف عصورهم ومشاربهم؛ فقد نقل من علماء المدرسة البصرية، والكوفية، والبغدادية، والمصرية، والمغربية، والأندلسية، وكانت له الكثير من الموافقات والمخالفات والاختيارات في ذلك.
* أنَّ ناظر الجيش استخدم بعض المصطلحات الكوفية إلى جانب البصرية، كالخفض للجر.
* تناول ناظر الجيش مادة الشرح بالشرح الوافي، فقد كان يختار جملة أو كلمة من تسهيل الفوائد ثم يقوم بشرحها والتعليق عليها، وقد كان التعليق يطول أحيانًا ويقصر أحيانًا أخرى بناء على ما لدى الشارح من معلومات حول الكلمة المراد شرحها، ولم يقتصر عرضه لمادة التسهيل على كلام ابن مالك فقط؛ بل عرض ما في الكتاب من شواهد قرآنية وأحاديث نبوية وأقوال نثرية وشعرية.
* تنوع الأعلام الذين نقل عنهم، من نحويين، ولغويين، ومفسرين، وقرَّاء، وشعراء، وغيرهم.
* لم يغفل الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقراءاته المتواترة والشاذة، فلقد كان للشواهد القرآنية النصيب الأعظم في شرحه.
* لم يغفل -أيضًا- الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة، وكذلك الآثار المروية عن العرب، من أمثال وأقوال ولغات.
* جاءت الشواهد الشعرية في المرتبة الثانية بعد الآيات القرآنية، فقد استشهد بها على إثبات آرائه النحوية.
* اهتم ناظر الجيش بالحدود النحوية.
* اهتم اهتمامًا كبيرًا بأصول النحو ووظفها في بيان آرائه النحوية أحسن توظيف.

المصادر والمراجع:

1. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـــ)، ت ط: 1993م، شرح الأشموني

الشافية، 60/2، ابن مالك، تح: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت-لبنان، ط:2، ت ط:2010م.

(1) ينظر تمهيد القواعد3835/8. وينظر رأي السيرافي في شرحه للكتاب450/3.

(2) ينظر تمهيد القواعد3976/8.

(3) ينظر تمهيد القواعد4180/8-4181. وينظر رأي سيبويه في الكتاب47/3.

على ألفية ابن مالك، تح: الدكتور عبدالحميد السيد عبدالحميد، ط: بلا، القاهرة- مصر، المكتبة الأزهرية للتراث.

2. البخاري، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت ط: 1432هـ-2011م، صحيح البخاري بحاشية السندي، اعتنى به وراجعه: الشيخ حسن عبد العال، وهيثم خليفة الطعيمي، ط: بلا، بيروت-لبنان، المكتبة العصرية.

3. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، ت ط: 2004م،جامع الترمذي، ط: بلا، عمَّان-الأردن، الرياض-المملكة العربية السعودية، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية.

4. الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري (ت 833هـ)، ت ط: 2006م، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: ج. برجستراسر، ط: 1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

5. ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ط: 1419هـ-1998م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: 1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

6. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، ت ط:1941م، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط: بلا، بغداد-العراق، مكتبة المثنى.

7. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، ت ط: 1392هـ- 1972م، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد عبد المعيد خان، ط: 2، حيدر آباد- الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

8. الحديثي، خديجة، ت ط: 1981م، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ط: بلا، بغداد-العراق، دار الرشيد.

9. حسان بن ثابت، ت ط:1411هـ-1991م، ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تح: بدر الدين حاضري، ومحمد حمّامي، ط: 1، بيروت-لبنان، دار الشرق العربي.

10. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، ت ط: 1418هـ-1998م، ارتشاف الضرب ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، ط: 1، القاهرة-مصر، مكتبة الخانجي.

11. أبو حيان،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، ت ط: تواريخ مختلفة، التذييل والتكميلفي شرح كتاب التسهيل، تح: الدكتور حسن هنداوي، ط: مختلفة، الرياض-المملكة العربية السعودية،دار القلم- دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، (6-12).

12. الخنساء، تماضر بنت عمرو السلمية، ت ط:2010م، ديوان الخنساء، تح: بدون، ط: 2، بيروت-لبنان، دار صادر.

13. الذبياني، زياد معاوية بن ضباب، ت ط: 1427هـ-2007م، ديوان النابغة الذبياني، شرح: الدكتور حنا نصر الحتّي، ط: بلا،بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي.

14. أبو سعيد السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، ت ط: 1431هـ-2010م، شرح أبيات سيبويه، تح: الدكتور محمد علي سلطاني، ط:1، دمشق-سوريا، دار العصماء.

15. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: 180هـ)، ت ط: 1408 هـ - 1988م، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط: 3، القاهرة-مصر، مكتبة الخانجي.

16. السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، ت ط: 2008م، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط: 1، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

17. السيوطي، الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ت ط:1430هـ-2009م، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: بلا، صيدا- بيروت-لبنان، المكتبة العصرية.

18. السيوطي، الإمام جلال الدين السيوطي، ت ط: 1421هـ-2001م، همع الهوامع، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط: بلا، القاهرة-مصر، عالم الكتب.

19. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(ت 542هـ)، ت ط:1413هـ-1992م، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط:1، القاهرة-مصر، مكتبة الخانجي.

20. الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، ت ط: 1417هـ-1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، ط: 1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

21. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، ت ط: 1420هـ- 2000م، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: 1، بيروت-لبنان، دار إحياء التراث.

22. الضبي، المفضّل بن محمد الضبي، ت ط: 1403هـ-1983م، أمثال العرب، قدم عل وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، ط:1، بيروت-لبنان، دار الرائد العربي.

23. العسكري، أبو هلال، ت ط: 1433هـ-2011م، جمهرة الأمثال، حقّقه وعلّق على حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطايش، ط: بلا، بيروت-لبنان، المكتبة العصرية.

24. عمر، أحمد مختار-مكرم، عبدالعال سالم، ت ط: 1997م، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ط:3، بيروت-لبنان، عالم الكتب.

25. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855هـ)،ت ط:1431هـ-2010م، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين،ط: 1، القاهرة-مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

26. الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة الدارمي، ت ط: 1427هـ-2006م، ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه: مجيد طرَاد، ط: بلا، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي.

27. كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: 1408هـ) ت ط: 1414هـ-1993م، معجم المؤلفين، ط: 1، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة.

28. ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن مالك بن عبدالله الطائي، ت ط:2010م، شرح الكافية الشافية، تح: أحمد بن يوسف القادري، ط:2، بيروت-لبنان، دار صادر.

29. ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، ت ط: 1410هـ-1990م شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون،ط: 1، القاهرة-مصر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

30. المؤيد، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد(المتوفى: 732هـ)، ت ط: 2000م، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، ط: بلا،بيروت-لبنان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

31. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، ت ط: 1414هـ-1993م، صحيح مسلم، تح: بدون، ط: 1، بيروت-لبنان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

32. المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: 845هـ)، ت ط: 1418هـ-1997م، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، ط: 1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

33. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (المتوفى: 778 هـ)، ت ط: 1428هـ-2007م، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط: 1، القاهرة – مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

34. النسائي، الإمام أحمد بن شعيب الخرساني النَّسائي (ت303هـ)، ت ط: 1428هـ-2007م، سنن النَّسائي، تح: الدكتور الشيخ خليل بن مأمون شيحا، ط: 1، بيروت-لبنان، دار المعرفة.

35. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، ت ط: بلا، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: بلا، بيروت-لبنان، دار الشام للتراث.